الذهب يستقر قرب أدنى مستوياته في أسبوعين في التعاملات الآسيوية

سنغافورة ـ رويترز: استقرت اسعار الذهب في التعاملات الآسيوية امس قرب أدنى مستوياتها في نحو اسبوعين بعد ان منيت بخسائر حادة في الجلسة السابقة بفعل مبيعات لجني الارباح في نهاية الشهر وصعود الدولار وبيانات اقتصادية أميركية قوية، ويتجه المعدن النفيس الى انهاء الاسبوع على انخفاض قدره 2٪ سيكون أول هبوط له في ثلاثة اسابيع. وارتفع سعر الذهب للبيع النقدي 0,1٪ الى 1324,79 دولارا للاوقية (الاونصة) بعد أن هبط 1,4٪ امس الاول. وكان الذهب سجل مكاسب بلغت أكثر من 8٪ منذ ان هبط في منتصف اكتوبر الى أدنى مستوى في ثلاثة اشهر بعد ان دفعت بيانات أميركية ضعيفة ومأزق بشأن الميزانية الأميركية المستثمرين الى الاعتقاد أن مجلس الاحتياطي الاتحادي سيؤجل تقليص برنامجه للتيسير النقدي.

الكويت تحقق فائضاً مالياً للعام الـ 13 على التوالي

«بيتك للأبحاث»: 12 إلى 14 مليار دينار الفائض المتوقع لـ 2013/ 2014

أشار تقرير أصدرته شركة «بيتك للابحاث» التابعة لمجموعة بيت التمويل الكويتي (بيتك) ان فائض الميزانية يتراوح بين 12 مليار دينار و14 مليار دينار للسنة المالية 2013 /2014 مما يؤكد إلى أن موقف الكويت المالي يسير من قوي إلى أقوى مع تسجيل البلاد لفائض في الميزانية للعام الثالث عشر على التوالي.

الا ان التقرير نبه الى انه ينبغي على الحكومة أن تكون حذرة فيما يتعلق بخفض النفقات وتنويع مصادر الإيرادات الحكومية وزيادة جهود الخصخصة. ويمكن لزيادة الجهود المبذولة في تنويع قاعدة الأنشطة الاقتصادية أن تقلل من التأثير الاقتصادي خلال تقلبات أسعار النفط العالمية.

وعلى الرغم من الانخفاض الأخير الذي شهدته أسعار النفط، إلا أن الكويت تسير في تحقيقها لتسجيل فائض في الميزانية للسنة المالية الثالثة عشرة على التوالي، وتشير التوقعات إلى أن هذا الفائض سيتراوح بين 12 مليار دينار و14 مليار دينار، بينما سجل فائض الميزانية للسنة المالية 2012 /2013 مبلغ 12 مليار دينار. وكنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي، سجلت الميزانية العامة للحكومة فائضا بما يزيد على 10٪ من الناتج المحلي الإجمالي لأكثر من عقد من الزمان.

رصيد الميزانية في الكويت (السنة المالية 2013/2012 وتوقعات السنة المالية 2014/2013)

مليار دينار كويتي	الرصيد الفعلي السنة المالية 2013/2012	التوقعات الرسمية للسنة المالية 2014/2013	توقعات السنة المالية 2014/2013		
			أسوأ سيناريو	السيناريو الأرجح حسب توقعاتنا	أفضل سيناريو
إجمالي الإيرادات	32.0	18.1	32.0	32.3	33.0
الإيرادات النفطية	30.0	16.9	30.1	30.4	30.8
الإيرادات غير النفطية	2.0	1.2	1.9	1.9	1.9
أسعار النفط (دولار للبرميل)	106.6	70.0	103.9	104.8	106.2
النفقات	19.3	21.0	20.0	19.4	18.9
الميزان المالي (+ فائض/ - عجز)	+12.7	-2.9	+12.0	+12.9	+14.1

ينبغي على الحكومة أن تكون حذرة فيما يتعلق بخفض النفقات وتنويع مصادر الإيرادات وزيادة جهود الخصخصة

وشهدت أسعار النفط في أوائل سبتمبر 2013 تراجعا في حجم المكاسب المحققة انخفاضا عن مستويات أغسطس 2013 بسبب تخفيف حدة التوترات الجيوسياسية في منطقة الشرق الأوسط. ويتم تداول خام التصدير الكويتي في أواخر شهر أكتوبر عند 106,5 دولارات للبرميل وهو سعر أقل من سعر الذروة الذي سجله الخام في أواخر أغسطس 2013 عند 112,8 دولارا للبرميل. وبالرغم من ذلك الانخفاض، إلا أن متوسط سعر البرميل حتى منتصف اكتوبر 2013 عند 108,4 دولارات للبرميل لايزال الأعلى منذ فبراير 2013. وقد اتخذت أسعار خام برنت نمطا مماثلا، حيث انخفضت من ذروتها المسجلة في أوائل سبتمبر عند مبلغ 117 دولارا للبرميل لتصل إلى 108 دولارات للبرميل في بداية أكتوبر 2013.

ويمكن أيضا للعوامل الموسمية أن تكون قد لعبت دورا في انخفاض الأسعار، حيث يميل الطلب على النفط في دول مجلس التعاون الخليجي، وخاصة في المملكة العربية السعودية، إلى الانخفاض مثلما تنخفض درجات الحرارة في الأشهر التي تلي الصيف، وتكون هناك زيادة في النفط الخام المعد للتصدير. وقد تعرض السوق لضغوط من التوقعات، والتي لم تتحقق لاحقا، ببدء مجلس الاحتياطي الفيدرالي في الولايات المتحدة في تقليص التحفيز النقدي، مما كان سيحد من آفاق النمو الاقتصادي. وكما هو معلوم، لم تتحقق هذه المخاوف في نهاية المطاف.

ولتسليط الضوء على تأثير النفط على فائض الميزانية، تم استعراض العديد من السيناريوهات عن طريق وضع اختلاف أسعار النفط في الاعتبار- والتي افترض أن تتراوح بين 103,9 دولارات للبرميل و106,2 دولارات للبرميل. ووفقا لأقرب السيناريوهات المتوقعة، سيصل إجمالي الإيرادات في الكويت إلى نحو 33 مليار دينار للسنة المالية 2013 /2014 اعتمادا على التوقعات التي تشير إلى أن أسعار النفط العالمية ستظل محافظة على قوتها، ويعد هذا المبلغ أفضل قليلا من الإيرادات المسجلة للسنة المالية الماضية (32 مليار دينار). وبأخذ أسوأ السيناريوهات في الاعتبار، فإن إجمالي الإيرادات سوف ينخفض قليلا ليصل إلى 32 مليار دينار للسنة المالية 2013 /2014.

ومن المتوقع أن ينخفض معدل الإنفاق الحكومي بنحو 2٪ عن مبلغ الـ 19,3 مليار دينار المسجل في السنة المالية السابقة حسب أرجح السيناريوهات لدينا، بينما يشير احد السيناريوهات إلى توقعات بارتفاعه بنحو 4٪ مقارنة بالسنة المالية السابقة. (وتقدر التوقعات الفعلية للإنفاق في الميزانية للسنة المالية 2013 /2014 بنحو 21 مليار دينار، إلا أن سجل الإنفاق الفعلي خلال السنوات الماضية يقل بنسبة تتراوح بين 5٪ و10٪ عن التقديرات.

وعادة ما تقلل الكويت من أسعار النفط في الميزانية حيث وضعتها عند 70 دولارا فقط للبرميل خلال خطة ميزانية السنة المالية 2013 /2014، مما ينتج عنه توقعات للإيرادات بأقل من المبالغ الفعلية. وتراوحت أسعار النفط (خام التصدير الكويتي) عند متوسط 104,2 دولارات للبرميل منذ أبريل 2013 حتى 21 أكتوبر 2013. أما بالنسبة للخمسة أشهر المتبقية من السنة المالية (نوفمبر 2013 – مارس 2014)، فإننا نتوقع أن يظل مستوى الأسعار قويا بدعم من الإيجابية النسبية للبيانات الاقتصادية الأميركية والصينية، علاوة على انحسار القلق بشأن أزمة الديون السيادية في منطقة اليورو خلال الآونة الأخيرة.

مخاطر توقعات الميزانية

وبالنظر إلى أن سعر تعادل النفط الذي سينتج عنه تعادل الميزانية (أي تساوي الإيرادات مع المصروفات) يقع في مستوى أقل من الـ 70 دولاراً للبرميل وذلك مقارنة بأسعار السوق الحالية، نجد أن تساوي الميزانية ينبغي ألا يكون أمرا مقلقا. إلا أن الزيادة في مصروفات التشغيل تمثل أحد مخاطر انحراف أسعار الأصول (Tail Risk) بالنسبة لأساس الميزانية في حال حدوث أي صدمات لأسعار النفط أو حدوث تعطل أو خلل في الانتاج.

ولاتزال مساهمة الإيرادات غير النفطية في الاقتصاد ضئيلة، فبعد مساهمتها بمبلغ 2 مليار دينار خلال السنة المالية السابقة، من المتوقع أن تظل مساهمة القطاع غير مؤثرة خلال السنة المالية القادمة. وهناك مخاطر خارجية أخرى منها تشديد الظروف المالية في حالة تقليص الاحتياطي الفيدرالي الأميركي من برنامجه لشراء السندات، أو في حالة معاودة أزمة ديون منطقة اليورو السيادية للظهور مرة أخرى. فإن ذلك قد يقلل من التوقعات النفطية ويشكل ضغطا على الأسعار في الاتجاه النزولي.

وقد أظهرت الدراسات أنه طالما بقيت أسعار النفط فوق سعر تعادل النفط لميزانية دول مجلس التعاون الخليجي عند 80 دولارا للبرميل، فلا ينبغي أن تكون هناك مخاوف كبيرة بشأن الوضع المالي لدول المجلس، إلا أن انخفاض أسعار النفط يضعف عرض النقد ويؤثر سلبا على التعافي في نمو الائتمان للقطاع الخاص. وبالرغم من ذلك، ومع التوقعات بأن أسعار النفط الكويتي ستظل فوق حاجز الـ 100 دولار للبرميل حتى في أسوأ السيناريوهات، فإن ذلك يحد من احتمالية حدوث أي ضعف في موقفها المالي. وقد سجلت الكويت فائضا في الميزانية بنسبة 24,7٪ من الناتج المحلي الإجمالي للسنة المالية وهو أحد أعلى المعدلات على مستوى العالم.

وفي ظل التوقعات بأن يسجل فائض الميزانية نسبة 26,7٪ من الناتج المحلي الإجمالي للسنة المالية المقبلة، فإن ذلك يشير إلى أن موقف الكويت المالي يسير من قوي إلى أقوى مع تسجيل البلاد لفائض في الميزانية للعام الثالث عشر على التوالي. كما أن الكويت سجلت فوائض في الحساب الجاري في المتوسط بمتوسط يزيد عن 25٪ من الناتج المحلي الإجمالي بين عامي 1994 و2012، ويرجع ذلك إلى حد كبير بسبب قوة الصادرات النفطية. وبالرغم مما سبق، ينبغي على الحكومة أن تكون حذرة فيما يتعلق بخفض النفقات وتنويع مصادر الإيرادات الحكومية وزيادة جهود الخصخصة. ويمكن لزيادة الجهود المبذولة في تنويع قاعدة الأنشطة الاقتصادية أن تقلل من التأثير الاقتصادية خلال تقلبات أسعار النفط العالمية.

خلال شهر سبتمبر.. و"الأحمدي" في الصدارة بـ 424 عقاراً

تداول 663 عقاراً خاصاً بقيمة 190 مليون دينار و132 عقاراً استثمارياً بـ 120 مليوناً

أظهرت إحصاءات إدارتي التسجيل العقاري والتوثيق في وزارة العدل خلال سبتمبر الماضي أن هناك انخفاضا في تداول العقارات مقارنة بشهر أغسطس الماضي، حيث أظهرت الإحصاءات أن عدد العقارات المتداولة للعقود بالنسبة للعقار الخاص بلغ 663 عقارا بمبلغ قدره 190 مليون دينار، في حين بلغ عدد العقارات الاستثمارية 132 عقارا بقيمة 120 مليون دينار، وبلغ عدد عقار التجاري 5 عقارات بقيمة 10 ملايين دينار وبلغ عدد العقار الحرفي 5 عقارات بقيمة 2,8 مليون دينار خلال هذا الشهر.

ارتفاع التداول على العقارات الخاصة والاستثمارية خلال سبتمبر الماضي

تداول العقود

وجاء في الإحصاءات أن إجمالي العقود العقارية خلال شهر سبتمبر الماضي بلغ 805 عقارات مقارنة بشهر اغسطس الماضي، حيث كان اجمالي العقارات المتداولة 605 عقارات وذلك بانخفاض مؤشر تداول العقود بواقع 200 عقار، فيما ارتفعت حركة تداول العقار الخاص للفترة نفسها بواقع 142 عقارا مقارنة بشهر اغسطس الماضي.

وجاء في احصاءات وزارة العدل ان مؤشر تداول العقود بالنسبة للعقار الاستثماري ارتفع بواقع 61 عقارا، وانخفض المؤشر للعقار التجاري بواقع عقار واحد وارتفع المؤشر بواقع عقارين لعقار الخازن واستقر المؤشر بواقع 5 عقارات للعقار الحرفي خلال شهر سبتمبر الماضي.

805 عقارات إجمالي العقود العقارية بارتفاع 200 عقار مقارنة بشهر أغسطس الماضي

الوكالات العقارية

أما عن العقارات المتداولة للوكالات بإدارتي التسجيل العقاري والتوثيق في وزارة العدل خلال شهر سبتمبر الماضي فقد أظهرت الإحصاءات أن عدد العقار الخاص بلغ 35 عقارا بمبلغ قدره 7,6 ملايين دينار وبلغ عدد العقار الاستثماري 3 عقارات بقيمة 14,9 مليون دينار وبلغ عدد العقار الحرفي عقار واحد بقيمة 296 الف دينار خلال شهر سبتمبر الماضي.

أما عن مؤشر تداول الوكالات العقارية، فإن إجمالي العقارات المتداولة خلال الفترة نفسها بلغ 39 عقارا مقارنة بشهر اغسطس الماضي، حيث بلغ اجمالي العقارات المتداولة 21 عقارا وذلك بارتفاع مؤشر تداول الوكالات العقارية بواقع 18 عقارا.

ومن الملاحظ بالنسبة للعقار الخاص ان مؤشره ارتفع بواقع 15عقارا وارتفع المؤشر بواقع عقارين للعقارات الاستثمارية وارتفع المؤشر بواقع عقار واحد للعقار الحرفي خلال هذا الشهر.

الأحمدي في الصدارة

ووفقا لاحصائية وزارة العدل، فإن محافظة الاحمدي جاءت في المقدمة من بين المحافظات من حيث التداولات العقارية خلال شهر سبتمبر الماضي، حيث بلغ عدد العقارات المتداولة 424 عقارا تداول منها 366 عقارا في العقار الخاص و58 عقارا في العقار الاستثماري أما على مستوى الوكالات العقارية فقد حظيت المحافظة بتداول 22 عقارا في العقار الخاص خلال هذه الفترة.

حولي في المركز الثاني

واحتلت محافظة حولي المرتبة الثانية من بين المحافظات من حيث التداولات العقارية من خلال تداول 117عقارا تداول منها 75 عقارا في العقار الخاص و41 عقارا في العقار الاستثماري وعقار واحد في العقار التجاري وعلى مستوى الوكالات العقارية حظيت المحافظة بتداول 3 عقارات في العقار الاستثماري خلال تلك الفترة.

مبارك الكبير ثالثا

وجاءت محافظة مبارك الكبير في المرتبة الثالثة في التداولات العقارية بواقع تداول 113 عقارا تداول منها 104 عقارات في العقار الخاص و6 عقارات في العقار الاستثماري و3 عقارات في العقار الحرفي وعلى مستوى الوكالات العقارية حظيت المحافظة بتداول 9 عقارات في العقار الخاص خلال هذا الشهر.

الفروانية رابعا

وجاءت محافظة الفروانية في المرتبة الرابعة وذلك من خلال تداول 71 عقارا تداول منها 49 عقارا في العقار الخاص و19 عقارا في العقار الاستثماري وعقار واحد في العقار التجاري وعقارات في العقار الحرفي وفي الوكالات العقارية حظيت المحافظة بتداول عقارين احدهما في العقار الخاص والثاني في العقار الحرفي خلال شهر سبتمبر الماضي.

الجهراء خامسا

وجاءت محافظة الجهراء في الترتيب الخامس من خلال تداول 43 عقارا تداول منها 40 عقارا في العقار الخاص وعقار واحد في العقار الاستثماري وعقارات في العقار التجاري وعن الوكالات العقارية حظيت المحافظة بتداول عقارين في العقار الخاص خلال هذا الشهر.

العاصمة سادسا

وفي المرتبة السادسة جاءت محافظة العاصمة من خلال تداول 37 عقارا تداول منها 29 عقارا في العقار الخاص و7 عقارات في العقار الاستثماري وعقار واحد في العقار التجاري وفي الوكالات العقارية حظيت المحافظة بتداول عقار واحد في العقار الخاص خلال شهر سبتمبر الماضي.

● عاطف رمضان

انتهاء بيع سندات سيادية للأردن بقيمة 1,25 مليار دولار بضمان أميركي

واشنطن ـ كونا: أعلنت وزارة الخارجية الأميركية عن انتهاء عملية بيع سندات سيادية للأردن بقيمة 1,25 مليار دولار مضمونة من الولايات المتحدة. وذكرت الوزارة في بيان ان «هذا الضمان يعزز التزام الولايات المتحدة الراسخ ازاء شعب الاردن عبر زيادة قدرة الحكومة الاردنية على الحفاظ على الوصول لتمويل دولي مع تمكينها من تحقيق تنميتها الاقتصادية واهدافها الاصلاحية». واشارت الى ان هذا الضمان يمثل ختاما لعملية بدأها الرئيس الأميركي باراك اوباما في مارس الماضي عندما قام بزيارة الى المملكة الاردنية. واوضحت ان اوباما اشار خلال زيارته للاردن الى ان الضمان الأميركي «يمكن ان يساعد في تحقيق النتائج التي يستحقها الاردنيون.. وهي رؤية مدارسهم بشكل أفضل وان طرقهم قد تحسنت وان الرعاية الصحية والمياه النظيفة صارت افضل (بالاضافة الى الحصول) على التدريب الذي اعلم ان الكثير من الاردنيين يسعون له وخاصة الشباب للحصول على وظيفة او تحويل مهارات مقاولات الى شركة تخلق المزيد من الوظائف»، واضاف البيان ان هذه الرؤية تعززت بشكل اكثر عبر توقيع اتفاقية ضمان قرض بالعاصمة الاردنية عمان في اغسطس الماضي. وكانت وزارة الخزانة الأميركية قالت في وقت سابق ان سندات سيادية للأردن بقيمة 1,25 مليار دولار مضمونة من الولايات المتحدة بيعت بقسيمة فائدة تبلغ 2,503٪. ويشكل الضمان الذي ستقدمه الوكالة الأميركية للتنمية الدولية جزءا من اتفاق توصل إليه الطرفان في أغسطس الماضي ستضمن بموجبه الولايات المتحدة دفع أصل المبلغ والفائدة على السندات الأردنية التي صدرت لأجل سبع سنوات.

«لومبارد أوديه»: الإمارات السادسة عالمياً في نسبة أصحاب الملايين

أكد بنك لومبارد أوديه، الذي يعتبر أقدم البنوك السويسرية الخاصة لإدارة الثروات، أن 25٪ من أثرياء الشرق الأوسط يعيشون في الإمارات.

وصنف تقرير للبنك تم الكشف عن تفاصيله خلال مؤتمر صحافي عقد أمس الاول، الإمارات الدولة السادسة عالميا من حيث نسبة أصحاب الملايين مقارنة مع عدد السكان، فيما توقع التقرير أن ينمو عدد أصحاب الثروات التي تفوق 30 مليون دولار في الإمارات بنسبة 53٪ خلال العقد المقبل. وتفصيلا، قال نائب الرئيس التنفيذي لمنطقة الشرق الأوسط، في بنك لومبارد أوديه، كريستوف ليلوندر، انه «وفقا لتقديرات البنك فمن المتوقع أن يحقق اقتصاد الإمارات نموا بنسبة 4٪ في نهاية العام الحالي»، مضيفا أن «هذا النمو يرجع إلى توقعات البنك بأن يستمر نمو أسعار المنازل في الإمارات بصورة أسرع من أي بلد آخر، وكذا أن يكون النمو في القطاعات غير النفطية مميزا في الأعوام المقبلة، فضلا عن نشاط القطاع السياحي إذ زار دبي نحو 5,5 ملايين سائح خلال النصف الأول من العام الحالي».

وأكد ليلوندر، خلال استعراضه تقرير «إدارة الثروات- الإمارات في المنظور العالمي»، أنه «وفقا لتقديرات البنك فمن المتوقع أن يحقق القطاع العقاري في الإمارات نموا بنسبة 3,5٪ هذا العام وبنسبة 4٪ في العام المقبل».

وقال انه «من المتوقع أيضا أن ينمو عدد أصحاب الثروات التي تفوق 30 مليون دولار في الإمارات بنسبة 53٪ خلال العقد المقبل»، مضيفا ان «التقرير يتوقع أن ينمو عدد أصحاب المليارات في الإمارات بنسبة 45٪ بحيث يرتفع العدد من 140 إلى 203 خلال العقد المقبل».

وأشار ليلوندر، إلى أن البنك صنف الإمارات الدولة السادسة عالميا من حيث نسبة أصحاب الملايين مقارنة مع عدد السكان.

ونبه إلى أن «ضيق الفجوة بين الأثرياء والفقراء في الإمارات في ظل زيادة عدد الأثرياء والطبقة متوسطة الدخل جنب الإمارات مشكلات اجتماعية تسببت في ثورات الربيع العربي في دول عربية أخرى»، لافتا إلى أنه سيكون هنالك أكثر من 1000 «سنتامليونير» (أشخاص يملكون على الأقل 100 مليون دولار من الأصول السائلة) في الإمارات خلال الفترة ذاتها.

ووفقا للتقرير، فإن 75٪ من القطاع الخاص في دول مجلس التعاون الخليجي مملوك من قبل العائلات، وسيزداد مفهوم الشركات العائلية خلال السنوات المقبلة.

وأشار التقرير إلى أن 55٪ من أصحاب الثروات الخليجيين يستثمرون في المنطقة بدلا من الاستثمار عالميا، إذ ان المستثمرين في الشرق الأوسط يبقون متفائلين مقارنة مع بقية المستثمرين في العالم. وردا على سؤال لـ «الإمارات اليوم» عن صحة استثمار 55٪ من أصحاب الثروات الخليجيين في المنطقة بدلا من الاستثمار في الخارج، رأى ليلوندر، أن مثل هذا الأمر يعد إيجابيا إذ لا بد لأصحاب الثروات أن يستثمروا في بلدانهم لتحقيق التوازن وتقليل المخاطر الاستثمارية، لاسيما أن هناك قطاعات مشجعة للنمو في الخليج مثل العقارات والأسهم والسندات الحكومية وسندات الشركات، لافتا إلى أن بنك لومبارد أوديه، يوفر استشارات عن تلك القطاعات والفرص الاستثمارية المتاحة.

وأشار إلى أنه في قطاع الخدمات المصرفية الخاصة لا تكون هناك حاجة إلى أعداد كبيرة من الموظفين وإنما إلى مصرفيين على درجة عالية من الحرفية يمتلكون الخبرة الكبيرة وقادرين على إدارة ثروات الأفراد والأعمال العائلية في جميع الأوقات.